



عنوان الدراسة

اثر التقنية التأمينية في الحد من مخاطر الإلتزام بشركات قطاع التأمين في
المملكة العربية السعودية

**The Impact of Insurance Technology (InsurTech) in Reducing Compliance Risks
in Insurance Sector Companies in the Kingdom of Saudi Arabia**

خطة بحث درجة الماجستير مقدمة من الباحثة / شهد سعيد سالم الغامدي
261000418 -

تخصص إدارة المخاطر

تحت إشراف /

د/ الفيصل حسن

د/فايز جراد

اثر التقنية التأمينية في الحد من مخاطر الإلتزام بشركات قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية

المقدمة

أصبحت التقنية أساسًا قائمًا نعتمد عليه لتسهيل الحياة في كافة المجالات، العلمية والدينية والطبية. وفي مجال الأعمال بالتحديد، ربطت التقنية بين الجهات الرقابية والعملاء والمستثمرين والبنوك ببعضها البعض. ومن هنا ظهر مصطلح التقنية المالية (Fintech)، وظهرت بنوك تقنية عديدة تنافسية حققت نتائج إيجابية ملموسة.

وعلى غرار ذلك، ظهرت لدينا التقنية التأمينية (Insurtech)، وبدأت تتوالى تراخيص الوساطة التأمينية. وتنافست شركات التأمين في تطوير أنظمتها الداخلية لإصدار وإدارة الوثائق والتسعير. وقد سهّل هذا التطور، مع الوقت، على الجهة الرقابية — هيئة التأمين والبنك المركزي ساما — تطبيق دورها في الامتثال والالتزام، عبر حماية الشركات والمستثمرين من ممارسات الاحتيال وغسل الأموال (ساما ٢٠٢٦).

ويتحقق ذلك عبر ضبط الشبكة التقنية الداخلية بالجهات الرقابية، مثل مجلس الضمان الصحي، والتأمينات الاجتماعية، وعلم، ومركز الأعمال السعودي، والتي تضمن صحة وموثوقية البيانات المدخلة في النظام. كما يتضمن ذلك تطبيق إجراءات واشتراطات مثل "اعرف عميلك" والتفويض، لكن إلكترونيًا، بما يوفر الجهد والوقت على المستخدم والعاملين في القطاع، خصوصًا مع تزايد المؤسسات والمشاريع والمستثمرين.

وهنا تكمن أهمية الدراسة الحالية، في بيان أثر التقنية التأمينية في الحد من مخاطر الإلتزام بشركات قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة

تنبع مشكلة الدراسة الحالية من عدة مصادر، أبرزها الخبرة المهنية للباحثة في قطاع التأمين، بوصفها وسيطة تأمين يتقاطع عملها داخليًا مع إدارة الالتزام في الشركة — بوصفها الجهة التطبيقية لتعليمات هيئة التأمين — وخارجيًا مع العملاء والمستثمرين وشركات التأمين، إضافة إلى المعارف والعلاقات المهنية المكتسبة من خلال الندوات وورش العمل والمؤتمرات المتخصصة.

ومن خلال هذا الاحتكاك المباشر بالقطاع، يتضح أثر التقنية التأمينية في ضمان موثوقية البيانات والمعلومات، والحد من تلاعب بعض الشركات في إدخال أموال غير مشروعة أو تمويلها، أو استخدامها كسيولة لتمويل غير مشروع، بل وحتى التلاعب في أعداد الموظفين المُعلنين. وهذه الممارسات لا تقتصر آثارها على الشركة نفسها، بل تمتد لتضر بسوق العمل وتُسهم في خلق أزمة اقتصادية أوسع، وتنعكس سلبيًا على مستقبل صناعة التأمين، بما في ذلك شركات إعادة التأمين التي قد لا تفي بالتزاماتها تجاه المطالبات (مؤتمر مستقبل إعادة التأمين ٢٠٢٥)

سؤال الدراسة الرئيسي:

ما أثر التقنية التأمينية في الحد من مخاطر الالتزام بشركات قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية؟

الأسئلة الفرعية:

١. ما أثر التقنية التأمينية في الحد من مخاطر عدم الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشركات قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية؟
٢. ما أثر التقنية التأمينية في تعزيز موثوقية ودقة عمليات الإفصاح واعرف عميلك لدى شركات قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية؟
٣. ما أثر التقنية التأمينية في الحد من مخاطر التلاعب بالتسعير لدى شركات قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية؟
٤. ما دور الترابط التقني بين شركات التأمين والجهات الرقابية ذات العلاقة (هيئة التأمين، مجلس الضمان الصحي، التأمينات الاجتماعية، علم) في تعزيز الالتزام التنظيمي بالقطاع؟
٥. إلى أي مدى تلتزم شركات قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية بتطبيق اشتراطات ومعايير هيئة التأمين الخاصة بحماية البيانات؟

مصطلحات الدراسة :

١. التقنية التأمينية (Insurtech)

التعريف النظري: مصطلح مشتق من دمج كلمتي "التأمين" (Insurance) و"التكنولوجيا" (Technology)، ويقصد به التقنية التي تُستخدم في إنشاء وتوزيع وإدارة أعمال التأمين، على غرار مصطلح التقنية المالية (Fintech).
التعريف الإجرائي: يقصد بها في هذه الدراسة الأنظمة والحلول التقنية التي تعتمد عليها شركات التأمين ووسطاؤها في إصدار وإدارة وثائق التأمين، والتسعير، وربط قواعد البيانات الداخلية بالجهات الرقابية.

٢. مخاطر الالتزام (Compliance Risk)

التعريف النظري: المخاطر الناتجة عن عدم التزام شركة التأمين بالأنظمة واللوائح والتعليمات الصادرة عن الجهة الرقابية، وما قد يترتب عليها من عقوبات نظامية أو مالية أو إضرار بالسمعة.
التعريف الإجرائي: يقصد بها في هذه الدراسة المخاطر المرتبطة تحديدًا بأربعة أبعاد: الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ودقة الإفصاح، والتسعير العادل، وحماية البيانات، وفق ما تحدده هيئة التأمين.

٣. غسل الأموال

التعريف النظري: عملية إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال الناتجة عن أنشطة إجرامية، عبر إدخالها في النظام المالي وإظهارها بمظهر الأموال المشروعة.
التعريف الإجرائي: في سياق هذه الدراسة، يُقصد بها محاولات استغلال منتجات أو أنظمة شركات التأمين لتمويه أموال غير مشروعة أو استخدامها كسيولة لغرض غير مشروع.

٤. تمويل الإرهاب

التعريف النظري: تقديم أو جمع أموال بأي وسيلة، بشكل مباشر أو غير مباشر، بنية استخدامها أو مع العلم بأنها ستُستخدم في تنفيذ عمل إرهابي، ويُعد جريمة مستقلة بغض النظر عن مشروعية مصدر الأموال.

٥. اعرف عميلك (KYC - Know Your Customer)

التعريف النظري: إجراءات العناية الواجبة التي تلتزم بها المؤسسات المالية للتحقق من هوية العملاء وفهم طبيعة نشاطهم والغرض من علاقة العمل، بما يشمل تحديد المستفيد الحقيقي.
التعريف الإجرائي: الإجراءات الإلكترونية التي تتبعها شركات التأمين ووسطاؤها للتحقق من هوية العملاء عند إصدار الوثائق أو تقديم الخدمة.

٦. الوساطة التأمينية

التعريف النظري (حسب اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني): خدمات التفاوض مع الشركات أو طالبي التأمين، واتخاذ ما يلزم لإتمام عملية التأمين.

٧- الإفصاح (من جانب العميل /المؤمن له)

التعريف النظري: هو التزام طالب التأمين أو المؤمن له بتقديم كافة المعلومات والبيانات الجوهرية والصحيحة المتعلقة بالخطر المراد التأمين عليه لشركة التأمين، بشكل واضح وشفاف وقت التعاقد أو عند المطالبة، ويُعد هذا الالتزام ركيزة أساسية من مبدأ "منتهى حسن النية" (Utmost Good Faith) الذي يقوم عليه عقد التأمين.

التعريف الإجرائي: يقصد بالإفصاح في هذه الدراسة مدى صحة ودقة البيانات التي يقدمها العملاء لشركات التأمين عبر الأنظمة التقنية (كالمنصات الإلكترونية وتطبيقات التأمين)، ومدى مساهمة هذه التقنية في التحقق من صحة هذه البيانات والحد من إخفاء أو تحريف معلومات جوهرية قد تُستغل لاحقاً في عمليات احتيال أو غسل أموال.

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية

حاجة سوق التأمين السعودي لمزيد من الأبحاث المتخصصة في مجال التقنية التأمينية، خاصة في ظل المرحلة الحالية من التحول الرقمي التي تشهدها المملكة تطبيقاً لرؤية ٢٠٣٠. ويزداد هذا الاحتياج إلحاحاً مع الإعلان عن بدء التطبيق الإلزامي لإطار رأس المال المبني على المخاطر (RBC) اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٢٧م، ليصبح المعيار المعتمد لقياس الملاءة المالية لشركات التأمين في المملكة (الرسيني، ٢٠٢٦). ولما كان هذا الإطار يربط مقدار رأس المال المطلوب بمستوى المخاطر الفعلية التي تتحملها الشركة — بما في ذلك مخاطر الاكتتاب والتسعير — فإن دقة التسعير تصبح أحد الأبعاد الجوهرية لمخاطر الالتزام التي تتناولها هذه الدراسة، بوصفها عاملاً مباشراً في احتساب متطلبات رأس المال وفق النظام الجديد.

الأهمية التطبيقية:

- بناء معايير مشددة تضمن التزام وامتنال شركات قطاع التأمين في التعامل الصحيح مع التقنية التأمينية، بما يحقق كفاءة وجودة الالتزام
- سد الفجوة التي قد تنشأ بين شركات التأمين التقليدية ونظيراتها العاملة بالتقنية التأمينية
- الحد من ممارسات الاحتكار وتعزيز المنافسة العادلة في السوق

- ضمان عدم تعارض متطلبات الحوكمة والالتزام وإدارة المخاطر مع تطور التقنية التأمينية، بما يحول دون عرقلة توسعها وانتشارها
- تفعيل استخدام التقنية التأمينية لخدمة الزوار الخارجيين، مع ضمان الالتزام والرقابة ومكافحة الاحتيال، خصوصًا في ظل تطبيق التأشيرة السياحية الموحدة لدول الخليج
- تهيئة السوق السعودي لدخول شركات التأمين الخارجية، بما يضمن التزامها بذات المعايير التنظيمية المحلية

أهمية الفئة المعنية

تنبع أهمية هذه الدراسة أيضًا من تعدد الأطراف المستفيدة منها، والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات رئيسية:

١. شركات قطاع التأمين:

شركات التأمين ، شركات إعادة التأمين
شركات وساطة التأمين ، شركات وساطة إعادة التأمين
وكلاء التأمين ، شركات الوساطة الإلكترونية

٢. الجهات الرقابية:

البنك المركزي السعودي ، هيئة التأمين
مجلس الشورى ، مجلس الضمان الصحي
نجم
الهيئة العامة للمنازعات التأمينية
شركات التقنية التأمينية

٣. الأطراف ذوو العلاقة:

المستشفيات
شركات تقييم الخسائر
الجهات الحكومية (كالدفاع المدني والمرور)

أهداف الدراسة :

الهدف الرئيسي:

التعرف على أثر التقنية التأمينية في الحد من مخاطر الالتزام بشركات قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية.

الأهداف الفرعية:

١. التعرف على أثر التقنية التأمينية في الحد من مخاطر عدم الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشركات قطاع التأمين.
٢. الكشف عن أثر التقنية التأمينية في تعزيز موثوقية ودقة عمليات الإفصاح لدى شركات قطاع التأمين.
٣. تحديد أثر التقنية التأمينية في الحد من مخاطر التلاعب بالتسعير لدى شركات قطاع التأمين.
٤. بيان دور الترابط التقني بين شركات التأمين والجهات الرقابية ذات العلاقة (هيئة التأمين، مجلس الضمان الصحي، التأمينات الاجتماعية، علم) في تعزيز الالتزام التنظيمي بالقطاع.
٥. الوقوف على مدى التزام شركات قطاع التأمين بتطبيق اشتراطات ومعايير هيئة التأمين الخاصة بحماية البيانات.

دراسات سابقة :

أولاً: الدراسات المحلية (جامعة ميد أوشن)

١. أثر الذكاء الاصطناعي على المخاطر والتأمين في المملكة العربية السعودية
تناولت الدراسة استخدام نماذج الذكاء الاصطناعي في شركات التأمين السعودية، وتوصلت إلى أن ٨٠% من الشركات المشاركة تستخدم نموذجًا من نماذج الذكاء الاصطناعي، مع تحسن ملحوظ في سرعة استجابة المطالبات (٨٨%) ودقة الاكتتاب وتقييم المخاطر (٩٥%)، ومساهمة فعالة في اكتشاف العمليات المشبوهة (٩٠%). كما كشفت عن تحديات تتعلق بنقص الكفاءات (٦٠%) وتكلفة البنية التحتية ومتطلبات الامتثال (٦٧%).

٢. إدارة مخاطر الأمن السيبراني في شركات التأمين: دراسة حالة على القطاع التأميني السعودي
هدفت إلى تقييم فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر السيبرانية، وأظهرت مستوى إيجابيًا عامًا في إدارة استثمارات تقنية المعلومات (متوسط ٤.٠٣)، مع وجود فروق دالة إحصائية في الاستجابات تُعزى للفئة الوظيفية.

٣. أثر تبني التحول الرقمي على أداء الموارد البشرية في الشركات السعودية: دراسة حالة على قطاع التأمين
أظهرت وجود تأثير إيجابي وقوي للتحول الرقمي على أداء الموارد البشرية، من خلال تحسين الكفاءة الإدارية وتسريع معالجة المطالبات وتقليل الأخطاء الإدارية.

٤. إطار مبتكر لإدارة مخاطر الاحتيال المالي في شركات التأمين باستخدام البيانات الضخمة
بيّنت النتائج أن تقنيات البيانات الضخمة تسهم بشكل جوهري في رفع كفاءة أنظمة كشف الاحتيال المالي، ووجود علاقة إيجابية قوية بين جاهزية البنية الرقمية للشركات وقدرتها على إدارة مخاطر الاحتيال.

٥. أثر تطبيق إطار الحوكمة الصادر من البنك المركزي على إدارة المخاطر في قطاع التأمين بالمملكة العربية السعودية
قدمت تحليلاً علمياً للعلاقة بين الحوكمة وإدارة المخاطر، وكشفت عن تفاوت في مستوى الامتثال بين الشركات الكبرى (أنظمة أكثر نضجاً) والشركات الصغرى (تحديات في الموارد والكفاءات).

ثانيًا: الدراسات على مستوى العالم

٦. تكنولوجيا التحول الرقمي في الخدمة التأمينية: بحث تطبيقي على شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية العامة (كريم وعبود، ٢٠٢٣)
كشفت وجود علاقة بين التحول الرقمي وتحسين كفاءة العملية التأمينية (ترويج الوثيقة، تقديم الطلب، الاكتتاب، تسوية التعويضات)، وأوصت بتطوير التشريعات القانونية والبنية التحتية لتقنية المعلومات.

٧. أثر التحول الرقمي على الحوكمة في شركات التأمين: دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA (بن خلوف وآخرون، ٢٠٢٤)
أظهرت أن التحول الرقمي يعزز إدارة المخاطر ودقة اتخاذ القرارات ويضمن امتثالاً أفضل للأطر التنظيمية، لكنها كشفت أنه لا يؤثر بشكل كبير على الشفافية.

٨. التأمين الرقمي: دراسة تطبيقية على قطاع التأمين السعودي (الأشقر وآخرون، ٢٠١٩)
أكدت أن التحول الرقمي في خدمات التأمين السعودية ما زال بحاجة لتطوير كبير من حيث شمولية الخدمات، وأن نجاحه مرتبط بجودة الخدمة الإلكترونية وأمان الموقع وموثوقيته.

٩- دور InsurTech في إعادة تشكيل منظومات التأمين: الفرص والتحديات والاعتبارات التنظيمية
حددت الدراسة ثلاث فرص رئيسية للتقنية التأمينية: التخصيص المعزز عبر تقنيات القياس عن بُعد وإنترنت الأشياء، والكفاءة التشغيلية عبر الأتمتة الروبوتية للعمليات، واكتشاف الاحتيال باستخدام الذكاء الاصطناعي. في المقابل، رصدت تحديات جوهرية تشمل صعوبة دمج الأنظمة القديمة، والتحيز الخوارزمي، وثغرات الأمن السيبراني. كما بينت أن الاستجابات التنظيمية تتفاوت عالميًا، حيث تشكل أطر مثل البيئات التنظيمية التجريبية (Sandboxes) وقوانين حماية البيانات عبئًا رقابيًا من جهة، وحافزًا للابتكار من جهة أخرى. وخلصت إلى أن التحول المستدام في القطاع يتطلب توازنًا تنظيميًا يحفز الابتكار دون المساس بالملاءة المالية أو العدالة.

١٠- صعود التقنية التأمينية: لماذا يتعرض التأمين التقليدي للتصدع؟
اعتمدت الدراسة المنهج النوعي عبر مراجعة أدبيات شاملة وتحليل موضوعي، وتوصلت إلى ارتفاع تبني منصات التأمين الرقمي بنسبة ٤٥% بين عامي ٢٠١٨-٢٠٢٢، مقابل انخفاض حصة شركات التأمين التقليدية السوقية بنسبة ١٧% خلال نفس الفترة. كما أظهر التحليل الإحصائي علاقة ارتباط قوية ($r=0.92, p<0.01$) بين نمو الاستثمار في InsurTech والابتكار، مع بروز عاملي الراحة والتخصيص كمحركين رئيسيين لقرار المستهلك.

التعقيب على الدراسات السابقة :

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يتضح أنها تناولت موضوع الدراسة الحالية من زوايا متعددة يمكن تصنيفها كما يلي:

من حيث المحاور: ركزت أغلب الدراسات المحلية على تقنيات منفردة كل على حدة — كالذكاء الاصطناعي، أو الأمن السيبراني، أو البيانات الضخمة، أو الحوكمة — دون الجمع بينها تحت مظلة مفهوم "التقنية التأمينية" الشامل. في المقابل، تناولت الدراسات الأجنبية (كدراسة Williams، ٢٠٢٥؛ ودراسة Celestin & Vanitha، ٢٠٢٢) Insurtech بمنظور شامل، لكن في سياق عالمي عام لا يعكس خصوصية البيئة التنظيمية السعودية.

من حيث المتغير التابع: تباينت الدراسات في تركيزها؛ فمنها من ربط التقنية بالكفاءة التشغيلية (كريم وعبود، ٢٠٢٣)، إلا أن هذه الدراسة سبقت صدور اللوائح التنظيمية الخاصة بالتقنية التأمينية عن هيئة التأمين السعودية، مما يحد من إمكانية الاستفادة منها في تحليل الجانب التنظيمي/الرقابي للموضوع. ومنها من ربطها بأداء الموارد البشرية، ومنها من ربطها بالحوكمة تحديداً (بن خلوّف وآخرون، ٢٠٢٤)، والتي توصلت إلى نتيجة لافتة مفادها أن التحول الرقمي لا يؤثر بشكل كبير على الشفافية. وتتفق الباحثة مع هذه النتيجة، وترى أن ضعف الشفافية في بعض الحالات قد لا يعود بالضرورة إلى قصور في الأداة التقنية ذاتها، بل قد يرتبط بعوامل اقتصادية مصاحبة لارتفاع تكاليف التسعير، خصوصاً مع بدء تطبيق إطار رأس المال المبني على المخاطر (RBC)، حيث قد تقترب تكلفة بعض التغطيات التأمينية ذات المخاطر المرتفعة (كالأمراض المزمنة والحرارة) من التكلفة الفعلية للعلاج، الأمر الذي قد يخلق ضغطاً اقتصادياً على بعض الأطراف يستدعي مزيداً من الدراسة والتحليل. ويشير هذا إلى أن تعزيز الشفافية لا يقتصر على تطوير الأداة التقنية فحسب، بل يتطلب أيضاً معالجة العوامل الاقتصادية والسلوكية المصاحبة لها. أما مفهوم "مخاطر الالتزام" بأبعاده المتعددة (غسل الأموال، الإفصاح، التسعير، حماية البيانات) مجتمعة، فلم يُتناول بشكل مباشر ومتكامل في أي من الدراسات السابقة. من حيث المنهجية: اعتمدت غالبية الدراسات السابقة، محلية كانت أم أجنبية، المنهج الكمي (الاستبيانات والتحليل الإحصائي)، في حين تنفرد الدراسة الحالية باعتمادها المنهج الوصفي التحليلي النوعي، القائم على تحليل الوثائق والتشريعات الرسمية، مدعوماً بمقابلات نوعية مع مختصين في المجال، بما يتيح فهماً أعمق للسياق التنظيمي الذي يصعب قياسه كمياً في ظل حداثة الموضوع.

ما يميز الدراسة الحالية:

تتميز هذه الدراسة عن سابقتها بأنها — على حد علم الباحثة — الأولى التي تربط بشكل مباشر ومتكامل بين التقنية التأمينية ومخاطر الالتزام بأبعاده المتعددة، في السياق السعودي تحديداً، وفي ظل التحولات التنظيمية الراهنة التي يشهدها القطاع (كتطبيق إطار رأس المال المبني على المخاطر اعتباراً من ٢٠٢٧م). كما تكتسب الدراسة أهمية إضافية كونها تأتي في مرحلة زمنية لاحقة لصدور عدد من اللوائح والأطر التنظيمية الحديثة المتعلقة بالتقنية التأمينية في المملكة، وهو ما لم تتناوله الدراسات المحلية السابقة نظراً لسبقها الزمني لهذه التطورات التنظيمية. كما تتميز باعتمادها منهجاً نوعياً يجمع بين التحليل الوثائقي والخبرة الميدانية المباشرة للباحثة في مجال الوساطة التأمينية والالتزام، وهو ما يضيف عمقاً تطبيقياً نادراً في الدراسات المشابهة.

حدود الدراسة :

الحدود الموضوعية: تقتصر هذه الدراسة على تناول أثر التقنية التأمينية (Insurtech) في الحد من مخاطر الالتزام بأبعادها الخمسة: مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الإفصاح، التسعير، الترابط التقني مع الجهات الرقابية، وحماية البيانات.

الحدود المكانية: اقتصرَت الدراسة على شركات قطاع التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية.

الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الفترة الزمنية من عام ٢٠٢٠م إلى عام ٢٠٢٦م.

الحدود البشرية/المؤسسية: شملت الدراسة شركات التأمين، وشركات إعادة التأمين، ووسطاء التأمين ووسطاء إعادة التأمين، ووكلاء التأمين، وشركات التقنية التأمينية المتخصصة (مثل شركة رسن)، إضافة إلى الجهات الرقابية ذات العلاقة (هيئة التأمين، البنك المركزي السعودي، مجلس الضمان الصحي، علم، نجم).

مجتمع الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في المصادر والوحدات التحليلية التالية، والتي تعتمد عليها الدراسة في جمع وتحليل البيانات وفق المنهج الوصفي التحليلي النوعي المُتبع:

١. الوثائق والتشريعات الرسمية:

الأنظمة واللوائح الصادرة عن هيئة التأمين المتعلقة بالتقنية التأمينية ومخاطر الالتزام دليل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر عن البنك المركزي السعودي (ساما) التعاميم والقرارات الرقابية ذات العلاقة بموضوع الدراسة

٢. التقارير السنوية وتقارير الحوكمة المنشورة لشركات التأمين المُدرجة في السوق المالية السعودية

(تداول)

التقارير الصادرة عن هيئة التأمين حول أداء القطاع ومستوى الالتزام
٣. شركات ومؤسسات قطاع التأمين:

شركات التأمين وإعادة التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية
شركات وساطة التأمين ووساطة إعادة التأمين

شركات التقنية التأمينية المتخصصة (مثل شركة رسن)

٤. الخبراء المتخصصون (اختياري):

عدد محدود من المختصين في مجال الالتزام وإدارة المخاطر بقطاع التأمين، يتم استشارتهم عبر مقابلات نوعية شبه مقننة، لإثراء التحليل الوثائقي بخبرات ميدانية مباشرة.

منهج الدراسة؛

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب نوعي، وهو منهج يقوم على وصف الظاهرة موضوع الدراسة كما هي في الواقع، وتحليل العلاقة بين متغيراتها اعتمادًا على تحليل المحتوى (Content Analysis) لمصادر البيانات النوعية، دون الاعتماد على أدوات القياس الكمي أو التحليل الإحصائي.

وتتمثل مصادر البيانات في هذه الدراسة في:

١. تحليل الوثائق والتشريعات: مراجعة وتحليل الأنظمة واللوائح والتعاميم الصادرة عن هيئة التأمين والبنك المركزي السعودي، ذات العلاقة بالتقنية التأمينية ومخاطر الالتزام.

٢. تحليل التقارير المؤسسية: دراسة التقارير السنوية وتقارير الحوكمة المنشورة لشركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية.

٣. المقابلات النوعية شبه المقننة : إجراء عدد محدود من المقابلات مع مختصين في مجال الالتزام وإدارة المخاطر بقطاع التأمين، وتحليل مضمونها بأسلوب التحليل الموضوعي (Thematic Analysis).

وقد اختير هذا المنهج لملاءمته لطبيعة الدراسة التي تتناول تحليل تأثير تقني-تنظيمي مركّب، يصعب قياسه كميًا بدقة في ظل حداثة الموضوع ومحدودية الدراسات السابقة المتخصصة فيه على المستوى المحلي.

المراجع :

- الأشقر، ز، السيد، ش، علاء، أ.، وهبة الله. (٢٠١٩). التأمين الرقمي: دراسة تطبيقية على قطاع التأمين السعودي. المجلة العربية للإدارة، ٣٩(١)، ١٩١-٢١٢.
- البريك، معاذ. (٢٠٢٥). إطار مبتكر لإدارة مخاطر الاحتياك المالي في شركات التأمين باستخدام البيانات الضخمة [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة ميد أوشن.
<https://lib.midocean.edu.km/en/research/4840>
- بن خلوف، وآخرون. (٢٠٢٤). أثر التحول الرقمي على الحوكمة في شركات التأمين: دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، ٨(٢)، ٣٩٢-٤١١.
- الجنيد، عبدالله. (٢٠٢٤). أثر تطبيق إطار الحوكمة الصادر من البنك المركزي على إدارة المخاطر في قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة ميد أوشن.
<https://lib.midocean.edu.km/en/research/4720>
- الجنيد، عبدالله. (بدون تاريخ). إدارة مخاطر الأمن السيبراني في شركات التأمين: دراسة حالة على القطاع التأميني السعودي [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة ميد أوشن.
<https://lib.midocean.edu.km/en/research/3989>
- الزير، فهدة. (٢٠٢٥). أثر تبني التحول الرقمي على أداء الموارد البشرية في الشركات السعودية: دراسة حالة على قطاع التأمين [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة ميد أوشن.
<https://lib.midocean.edu.km/en/research/4876>
- الرسيني، ر. (٢٠٢٦، ٨ أبريل). نحو شركات تأمين تعكس واقعها الحقيقي. جريدة الجزيرة.
<https://www.al-jazirah.com/2026/20260408/ec2.htm>
- علوي. (٢٠٢٥). أثر الذكاء الاصطناعي على المخاطر والتأمين في المملكة العربية السعودية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة ميد أوشن.
<https://lib.midocean.edu.km/en/research/4144>
- كريم، ن. ك.، وعبود، خ. ه. (٢٠٢٣). تكنولوجيا التحول الرقمي في الخدمة التأمينية في شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية العامة: بحث تطبيقي. مجلة الدراسات المحاسبية والمالية (JAFS)، ١٨(٦٣)، ٦٨-٨٨.

WILLIAMS, Sophia. The Role of InsurTech in Reshaping Insurance Ecosystems: Opportunities, Challenges, and Regulatory Considerations.

اللائحة التنظيمية لمزاولة الوساطة الالكترونية بنك ساما المركزي 2026-
قواعد التقنية المالية التأمينية. <https://share.google/BAA8T5jO0STm65lX4> pdf